

فرضت وزارت الخارجية والأمريكتان، يوم الأربعاء، عقوبات على مسؤولين حكوميين إيرانيين بسبب انتهاكات نسبت لهما لحقوق الإنسان في إيران منذ انتخابات الرئاسة الإيرانية التي جرت في يونيو 2009 . وقالت وزارة الخزانة في بيان إن المدعي العام في طهران عباس جعفري دولت أبادي وقائد قوات الباسيج التابعة للحرس الثوري الإيراني محمد رضا نقدي أضيفا إلى القوائم السوداء لمكتب السيطرة على الأصول الأجنبية. ويمنع هذا الإجراء أي أمريكيين من إبرام صفقات معهما ويجمد أي أرصدة قد تكون لهما تحت ولاية الولايات المتحدة. ويخضعهما الإجراء أيضا لقيود وزارة الخارجية بشأن تأشيرات الدخول. وقالت وزارة الخزانة إن هذه العقوبات فرضت بموجب أمر تنفيذي وقعه الرئيس الأمريكي باراك أوباما في سبتمبر 2010 وإنها تستهدف انتهاكات لحقوق الإنسان قالت الولايات المتحدة إن مسؤولين في الحكومة الإيرانية ارتكبوها.

وأضافت أن دولت أبادي اضيف الى القائمة السوداء لان مكتبه وجه الاتهام الى عدد كبير من المتظاهرين من بينهم أفراد شاركوا في مظاهرات عنيفة ضد الحكومة في ديسمبر عام 2009. وقتل ثمانية أشخاص وأصيب العشرات في الاشتباكات بين قوات الامن وأنصار مير حسين موسوي زعيم المعارضة. وقالت وزارة الخزانة إن المدعي العام في طهران اتهم المحتجين "بمحااربة الله" وهو اتهام عقوبته الاعدام. وأضافت أن دولت أبادي حرم المحتجين من حقهم في المحاكمة بموجب القانون وإن مكتبه اعتقل الإصلاحيين ونشطاء حقوق الإنسان والصحفيين بطريقة منهجية وسحق المعارضة السياسية. وقال ادم سوزبين مدير مكتب مراقبة التحقيقات في الأصول الأجنبية في وزارة الخزانة الأمريكية في بيان: "الاسمان اللذان أعلننا اليوم يسלטان الضوء على تواطؤ المسؤولين الإيرانيين في انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان ضد الشعب الإيراني" وفق رويترز.

وأضاف: "لا يوجد مكان لدولت أبادي ونقدي في النظام المالي العالمي". ويقول الزعماء الإصلاحيون في إيران إن انتخابات عام 2009 زورت لصالح الرئيس محمود أحمددي نجاد. وتسببت في أسوأ أزمة داخلية في تاريخ الجمهورية الإيرانية الممتد الى 32 عاما.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 24/02/2011

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com